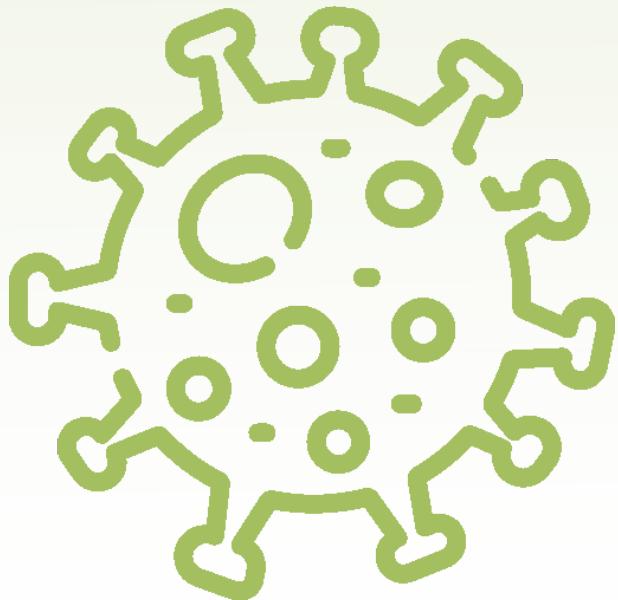


تحديات وتحصيات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كوفيد-١٩

الجهات المسئولة:



- « مصلحة الفرائض المصرية
- « وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- « وزارة التضامن الاجتماعي
- « البورصة المصرية
- « البنك المركزي المصري
- « الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- « وزارة المالية
- « وزارة التجارة والصناعة
- « رئاسة مجلس الوزراء
- « هيئة التنمية الصناعية

الإنجاز / المستجدات	التوصيات	المشكلة
<ul style="list-style-type: none"> - تم تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة شهور والسماح بتنقسيط الضريبة العقارية المستحقة عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة ستة أشهر. - رفع الجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين عليهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد ١٪ من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات. - تم خفض ضريبة الدمغة في البورصة على غير المقيمين لتصبح ١,٣٥ في الآلف وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٥,٥ في الآلف بدلاً من ١,٥ في الآلف. - إعفاء غير المقيمين من ضريبة الربح الرأسمالية نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى ٢٣/١/٢٣. - خفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٪ لتصبح ٥٪. 	<ul style="list-style-type: none"> - إعفاء المصنعين مؤقتاً لمدة ثلاثة أشهر من سداد: <ul style="list-style-type: none"> « الضريبة على الدخل « ضريبة كسب العمل « التأمينات الاجتماعية « فواتير الكهرباء - الالسراع في صرف التعويضات للشركات التي اضطرت للإغلاق الكل أو الجزئي سواء لأسباب اقتصادية أو لأمر إداري من صندوق الطوارئ الذي تساهم فيه المصانع بنسبة ١٪ من الأجور الأساسية للعاملين بمنشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص التي يعمل بها ثلاثون عاملأً فأكثر. 	<p>واجهت العديد من المصانع تحديات أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> « الوفاء بالتزاماتها نحو العمالة ودفع أجورهم وتسديد كافة مستحقاتهم. « زيادة الأعباء المالية على المصانع لضمان الالتزام بكافة الشروط الصحية وزيادةوعي العاملين للحد من تفشي الوباء والوقاية منه.
<ul style="list-style-type: none"> - صدر قرار من البنك المركزي بتاريخ ٢٣/٣/٢٣ بترحيل كافة الاستحقاقات وجدائل السداد تلقائياً لمدة ٦ شهور. - القرار يسري على جميع العملاء عن جميع الاستحقاقات الائتمانية لجميع المبالغ المستحقة الدفع. 	<p>التصوصية بإجراء استثنائي بتأجيل مستحقات البنوك وعدم تطبيق غرامات أو رسوم تأخير على المصنعين</p>	<p>تأخر المستحقات المالية والتحصيل للمصانع في السوق المحلي والخارجي في ظل أزمة كوفيد ١٩</p>
<p>صدر قرار من هيئة الاستثمار بتأجيل الدفع.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إعفاء كافة المصانع في المناطق الحرة من سداد القيمة الإيجارية لمدة ستة أشهر. - شفافية ووضوح في سعر (الكارطة). 	<p>الأعباء المالية على المصانع في المناطق الحرة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - أصدرت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عدة قرارات متتالية منذ بداية أزمة كوفيد ١٩ توافقاً مع قرارات السيد رئيس الوزراء نصت فيها على استمرار العمل بالرخص والسجلات الصناعية التي انتهت مدتتها لحين إصدار قرار آخر. - تقوم الهيئة حالياً بإصدار الرخص والسجلات الصناعية الخاصة باحتياجات الصحة والأدوية والنظافة والمطهرات والكمامات والصناعات الغذائية. 	<p>سرعة صرف مستحقات الشركات في المشروعات القومية.</p> <p>الإسراع في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخفيض الأراضي للنشاط الصناعي.</p>	<p>تأخر سداد كافة مستحقات المصنعين المشاركين في المشروعات القومية.</p> <p>مشاكل متعلقة بتوفر الأراضي الصناعية وتراخيصها.</p>

<p>تم رفع الحد الأقصى للسحب اليومي والاستجابة للمصنعين من قبل الحكومة والبنك المركزي.</p>	<p>عدم النظر إلى كل الصناعات من منظور واحد ووضع إمكانيات المصانع في الاعتبار.</p>	<p>ليست كل القطاعات الصناعية مهيأة للعمل بنظام الورديات حيث أن كل صناعة طبيعتها المختلفة.</p>
<p>تم الموافقة على اقتراح اتحاد الصناعات برفع النسبة لتكون ٥٠٪.</p>	<p>رفع الحد الأقصى للسحب اليومي للمصانع وأصحاب الأعمال.</p>	<p>الحد الأقصى للسحب النقدي يمثل عائقاً أمام المصانع التي تعمل بنظام العمالة اليومية بالخصوص في قطاعات الإنشاءات والزراعة، لعدم توفر السيولة النقدية اللازمة للالتزام باحتياجاتها اليومية.</p>